

لا تأثير للانتخابات الرئاسية الإيرانية على المباحثات النووية

الحسم بشأن الملف النووي يتخذ على مستوى أعلى من الرئاسة

لا تزال مجموعة من العوائق تعترض سبيل إحياء الاتفاق النووي الإيراني رغم بعض التقدم في مفاوضات فيينا، إذ أن العودة إلى الالتزام الكامل بالاتفاق ما زالت بعيدة المآل والحسم فيها بيد المرشد الأعلى لإيران آية الله علي خامنئي وحده بغض النظر عن الرئيس الجديد للبلاد التي تستعد للانتخابات رئاسية الشهر الجاري.

● طهران - يستعد محللون أن يكون نتيجة الانتخابات الرئاسية الإيرانية، حتى في حال الفوز المرشح للمحافظ المتشدد إبراهيم رئيسي، تأثير يذكر على المفاوضات الجارية مع الدول الكبرى لإحياء الاتفاق حول برنامج طهران النووي.

وتجري الدورة الأولى للانتخابات في 18 يونيو لاختيار خلف للرئيس المعتدل حسن روحاني الذي أكرم في عهده العام 2015 اتفاق مع ست قوى كبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين والمانيا) بشأن برنامج إيران النووي بعد أعوام من التوتر والمفاوضات الشاقة.

وتتوافق الانتخابات مع خوض طهران وأطراف الاتفاق منذ أبريل مباحثات فيينا سعياً لإحيائه بعد الانسحاب الأمريكي منه العام 2018 في عهد الرئيس السابق دونالد ترامب. وتشترك الولايات المتحدة التي أبدى رئيسها الجديد جو بايدن استعداداً للعودة إلى الاتفاق بشكل غير مباشر في المباحثات ومن دون التوصل مباشرة مع وفد إيران.



كليمان تيريم
تسوية الملف النووي
تتطلب المناقشات
السياسية في إيران

ويقلل مراقبون من احتمال أن تفر المباحثات قبل موعد الانتخابات التي يبدو رئيسي المرشح الأوفر حظاً للفوز بها، لكنهم يفتون إلى أن القرار بشأن كل ما له علاقة بالملف النووي يتخذ في إيران على مستوى أعلى من الرئاسة، ويدخل في إطار السياسة العامة للبلاد التي تحود الكلمة الفصل فيها إلى المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية آية الله علي خامنئي.

ويقول الباحث الفرنسي كليمان تيريم المتخصص في الشأن الإيراني في المعهد الجامعي الأوروبي في فلورنسا، إن "قرار إجراء تسوية بشأن الملف النووي يتخطى



الحسم بيد المرشد

ووعده روحاني الإيرانيين بالسعي لرفع العقوبات التي انعكست أزمة اقتصادية واجتماعية حادة قبل نهاية عهد الذي بدأ العام 2013، مشدداً على أن مفاوضات فيينا شهدت حل قضايا "رئيسية" مع الولايات المتحدة. لكنه أقر بأن إحياء الاتفاق قبل نهاية ولايته يحتاج إلى "إرادة" غير محصورة بحكومته فقط.

واتخذت طهران في الأشهر الماضية إجراءات إضافية ضمن ما تسميه "إجراءات تعويضية" بعد الانسحاب، إذ قيدت عمل مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ورفعت نسبة تخصيب اليورانيوم إلى 60 في المئة، علماً بأن الاتفاق حدد سقف التخصيب عند 3.67 في المئة.

وتتوسط المفاوضات بين طهران والأطراف الأخرى التي لا تزال منضوية في الاتفاق، بينما تتولى الأخيرة (مع الاتحاد الأوروبي) التنسيق بين الوفدين الإيرانيين برئاسة نائب وزير الخارجية عباس عراقجي، والأميركي برئاسة المبعوث الخاص لإيران روبرت مالي.

وتتوسط المفاوضات بين طهران والأطراف الأخرى التي لا تزال منضوية في الاتفاق، بينما تتولى الأخيرة (مع الاتحاد الأوروبي) التنسيق بين الوفدين الإيرانيين برئاسة نائب وزير الخارجية عباس عراقجي، والأميركي برئاسة المبعوث الخاص لإيران روبرت مالي.

وأكدت الأطراف تحقيق تقدم خلال الأسابيع الماضية، مع الإقرار بأن جهوداً إضافية لا يزال مطلوباً للتوصل إلى تفاهم.

وحضر الاتفاق النووي بشكل مقتضب في تصريحات المرشحين للانتخابات، بمن فيهم رئيسي، الذين أبدوا دعمهم للالتزام به متى رفعت العقوبات.

ويصرى المحلل لدى مجموعة أوراسيا غرب البحثية هنري روم أن "طهران تريد إحياء خطة العمل الشاملة المشتركة (...) بالنسبة إلى إيران رفع العقوبات هو حاجة إستراتيجية".

مجموعة السبع "ليس هناك أي شيء لا يمكن إعادة التفاوض بشأنه". وقال راب "أعتقد أن الكرة الآن في ملعب الاتحاد الأوروبي"، وأضاف "نتفهم ما قاله الفرنسيون، وهذا يجب أن يدفع العقول في المفاوضات ببروكسل إلى تبني نهج أكثر براغماتية وأكثر مرونة".

● لندن - صرح وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب الجمعة بأن وحدة المملكة المتحدة "غير قابلة للتفاوض"، رداً على تصريحات حازمة أدلى بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بشأن ترتيبات ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست) في أيرلندا الشمالية.

وقال وزير الخارجية البريطاني لشبكة سكاي نيوز "نحن لا نفاوض أو نساوم على وحدة وسلامة أراضي المملكة المتحدة، سواء كانت إقليمية أو دستورية أو تعلق بالوحدة والسلامة الاقتصادية للمملكة المتحدة"، مؤكداً أن "هذا ليس مطروحا على الطاولة".

وتطالب لندن الاتحاد الأوروبي بأن يكون أكثر مرونة في تطبيق إجراءات جمركية جديدة في أيرلندا الشمالية تشكل مصدر توتر في المقاطعة البريطانية. وتم التفاوض على هذه الإجراءات في إطار اتفاق بريكست الذي وقته حكومة بورييس جونسون في 2019 لكنه تسبب بتوتر شديد في المقاطعة البريطانية وباضطراب التجارة وأثار غضب الوجوديين المواليين للناج البريطاني. وكان ماكرون صرح الخميس بأن لندن ليست "جدية" في مراجعة الاتفاقات التي وقعت في ديسمبر الماضي، وقال قبل أن يتوجه إلى كورنويل لحضور قمة



الحسم بيد المرشد

ووعده روحاني الإيرانيين بالسعي لرفع العقوبات التي انعكست أزمة اقتصادية واجتماعية حادة قبل نهاية عهد الذي بدأ العام 2013، مشدداً على أن مفاوضات فيينا شهدت حل قضايا "رئيسية" مع الولايات المتحدة. لكنه أقر بأن إحياء الاتفاق قبل نهاية ولايته يحتاج إلى "إرادة" غير محصورة بحكومته فقط.

ومن المقرر أن يسلم روحاني منصبه إلى خلفه المنتخب في أغسطس المقبل. لكن حتى في حال كان هذا الخلف هو رئيسي المحسوب على المحافظين المتشددين الذين يبدون موقفاً متحفظاً حيال الغرب وسبق لهم انتقاد حكومة روحاني على خلفية تحويلها المفرط على الاتفاق، يرى محللون أن الحكومة الإيرانية الجديدة ستسعى لإيصال مفاوضات فيينا إلى خاتمة إيجابية.

ووفق ورقة تحليلية لـ"أوراسيا غروب" نشرت حديثاً، يبدى رئيسي "تأييده للعودة إلى الاتفاق النووي، وسيقوم على الأرجح بمتابعة تنفيذه كرئيس". وأضافت "سينال رئيسي فوائد سياسية مهمة من العودة إلى الاتفاق النووي"، خصوصاً وأن إحياء "سيؤدي على الأرجح إلى زيادة مطردة في نمو الاقتصاد الإيراني تقودها بشكل أساسي زيادة صادرات النفط"، ما سيوفر لحكومته إيرادات مالية إضافية تتيح لها الحد من التضخم وتخفيف أضرار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

طالبان ترفض استمرار الوجود العسكري التركي في أفغانستان

ويرى المسؤولون الأتراك في أزمة أفغانستان الأمنية والتوجس الأميركي من ذلك أحد الملفات التي يمكن استخدامها لبسط المزيد من النفوذ، ما يخدم سياسات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على المبنية على الهيمنة. وفي هذا الإطار عرضت أنقرة على الولايات المتحدة مؤخرًا القيام بحراسة وتشغيل مطار كابول الدولي بعد انسحاب قواتها وقوات الناتو وذلك بمقابل، لكن مسؤولين أميركيين قالوا إن تركيا تضع شروطاً ينبغي تسويتها.

ويرى مراقبون في العرض التركي "استعداداً لخوض حرب بالوكالة" في أفغانستان، في ظل حكم طالبان التي تؤكد الاستخبارات

روسيا تستعد لتزويد إيران بقمر اصطناعي للتجسس

● واشنطن - تستعد روسيا لتزويد إيران بنظام متقدم للأقمار الاصطناعية من شأنه أن يمنح طهران قدرة غير مسبوقة على تعقب الأهداف العسكرية المحتملة في أنحاء الشرق الأوسط وما أبعد.

ونقلت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية عن مسؤولين أميركيين أنه بموجب الخطة، سوف يتم تسليم الإيرانيين قمرًا اصطناعياً روسي الصنع طراز كانابوس- في، مزوداً بكاميرا عالية الدقة من شأنها أن تعزز بشكل كبير قدرات التجسس الإيرانية، مما يسمح بالمراقبة المستمرة للمنشآت، بدءاً من مصافي النفط في الخليج العربي، مروراً بالقواعد العسكرية الإسرائيلية، وصولاً إلى الثكنات العراقية التي تضم قوات أميركية.

وأضافوا أن عملية إطلاق القمر الاصطناعي للتجسس يمكن أن تحدث في غضون أشهر. وجاء الكشف عن هذه الخطة في وقت يستعد فيه الرئيس الأميركي جو بايدن لعقد أول اجتماع له مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين.

ويمكن إضافة الإطلاق الوشيك لقمر اصطناعي إيراني روسي الصنع، إلى قائمة طويلة من القضايا الخلافية التي أدت إلى توتر العلاقات بين موسكو وواشنطن، بما في ذلك عمليات القرصنة الروسية الأخيرة والجهود المبذولة للتدخل في الانتخابات الأميركية. ومن المرجح أيضاً أن ينتهز معارضو عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي مع إيران هذا الكشف من أجل تعزيز حججهم ضد أي تعامل مع طهران لا يتصدى لطموحاتها العسكرية في المنطقة.

وإذا تحقق الاتفاق مع روسيا بالكامل، فسوف يمثل دفعة كبيرة للمؤسسة العسكرية الإيرانية التي كافحت في محاولاتها الخاصة بوضع قمر اصطناعي للاستطلاع العسكري في الفضاء. وبعد عدة إخفاقات، أطلقت إيران العام الماضي قمرًا اصطناعياً عسكرياً محلي الصنع أطلق عليه اسم نور 1، لكن سرعان ما سخر مسؤول كبير في وزارة الدفاع الأميركية من المركبة الفضائية باعتبارها "كاميرا ويب متداعية".

إلى ثروات ضخمة من المياه العذبة والباطنية، واحتياطيات هائلة من المعادن والقطن والفحم ما يجعلها إحدى أغنى مناطق العالم بامتياز.

وتطمع تركيا في التوسع أكثر في منطقة آسيا الوسطى الغنية بالموارد في محاولة لبسط نفوذها وإنقاذ اقتصادها المتآزم عبر الاستثمار في النزاعات الدامية التي تعيشها تلك المناطق، متبعية استراتيجياً توسعية تقوم على مرتكزين هامين هما التدخلات العسكرية والقوى الناعمة. وتتمتع دول آسيا الوسطى بثروات طاقية هائلة، إذ يبلغ حجم الغاز الطبيعي فيها 34 في المئة من الاحتياطي العالمي، أما النفط فبلغ احتياطياته 27 في المئة من الاحتياطي العالمي، بالإضافة

روسيا تستعد لتزويد إيران بقمر اصطناعي للتجسس

● واشنطن - تستعد روسيا لتزويد إيران بنظام متقدم للأقمار الاصطناعية من شأنه أن يمنح طهران قدرة غير مسبوقة على تعقب الأهداف العسكرية المحتملة في أنحاء الشرق الأوسط وما أبعد.

ونقلت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية عن مسؤولين أميركيين أنه بموجب الخطة، سوف يتم تسليم الإيرانيين قمرًا اصطناعياً روسي الصنع طراز كانابوس- في، مزوداً بكاميرا عالية الدقة من شأنها أن تعزز بشكل كبير قدرات التجسس الإيرانية، مما يسمح بالمراقبة المستمرة للمنشآت، بدءاً من مصافي النفط في الخليج العربي، مروراً بالقواعد العسكرية الإسرائيلية، وصولاً إلى الثكنات العراقية التي تضم قوات أميركية.

وأضافوا أن عملية إطلاق القمر الاصطناعي للتجسس يمكن أن تحدث في غضون أشهر. وجاء الكشف عن هذه الخطة في وقت يستعد فيه الرئيس الأميركي جو بايدن لعقد أول اجتماع له مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين.

ويمكن إضافة الإطلاق الوشيك لقمر اصطناعي إيراني روسي الصنع، إلى قائمة طويلة من القضايا الخلافية التي أدت إلى توتر العلاقات بين موسكو وواشنطن، بما في ذلك عمليات القرصنة الروسية الأخيرة والجهود المبذولة للتدخل في الانتخابات الأميركية. ومن المرجح أيضاً أن ينتهز معارضو عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي مع إيران هذا الكشف من أجل تعزيز حججهم ضد أي تعامل مع طهران لا يتصدى لطموحاتها العسكرية في المنطقة.

وإذا تحقق الاتفاق مع روسيا بالكامل، فسوف يمثل دفعة كبيرة للمؤسسة العسكرية الإيرانية التي كافحت في محاولاتها الخاصة بوضع قمر اصطناعي للاستطلاع العسكري في الفضاء. وبعد عدة إخفاقات، أطلقت إيران العام الماضي قمرًا اصطناعياً عسكرياً محلي الصنع أطلق عليه اسم نور 1، لكن سرعان ما سخر مسؤول كبير في وزارة الدفاع الأميركية من المركبة الفضائية باعتبارها "كاميرا ويب متداعية".

إلى ثروات ضخمة من المياه العذبة والباطنية، واحتياطيات هائلة من المعادن والقطن والفحم ما يجعلها إحدى أغنى مناطق العالم بامتياز.

وتطمع تركيا في التوسع أكثر في منطقة آسيا الوسطى الغنية بالموارد في محاولة لبسط نفوذها وإنقاذ اقتصادها المتآزم عبر الاستثمار في النزاعات الدامية التي تعيشها تلك المناطق، متبعية استراتيجياً توسعية تقوم على مرتكزين هامين هما التدخلات العسكرية والقوى الناعمة. وتتمتع دول آسيا الوسطى بثروات طاقية هائلة، إذ يبلغ حجم الغاز الطبيعي فيها 34 في المئة من الاحتياطي العالمي، أما النفط فبلغ احتياطياته 27 في المئة من الاحتياطي العالمي، بالإضافة



● أنقرة ترى في أزمة أفغانستان الأمنية أحد الملفات التي يمكن استخدامها لبسط المزيد من النفوذ

وقد يفتح دعم واشنطن لأنقرة في آسيا الوسطى، إذا ما تم قبول عرضها بخلافة الأميركيين في أفغانستان، منافذ أخرى أمام التغلغل التركي الاقتصادي والأمني.

ومن المتوقع أن يُحدث الانسحاب الأجنبي من أفغانستان فراغات أمنية وسط تحذيرات دولية واستخباراتية من موجبات عصف تعقب ذلك، بينما تحاول تركيا استثمار تلك الفراغات لإيجاد موطئ قدم ثابت وهي التي تراهن على توسيع منافذها الاقتصادية وتمددتها في فضاءات جغرافية استراتيجية تعتبرها حيوية لأمنها القومي.